المستوى التّركيبي وأثره الدّلالي (التّقديم والتّأخير أنموذجا)

د- محمد شيباني

ملخص:

يعمد المبدع إلى تكوين العبارات والجمل ، فيختار وينتقي الألفاظ المتواجدة في مكنونه اللّغوي ، ويلجأ بعد ذلك إلى الرّبط والتّأليف بينها ليشكل نسقا يكشف عن براعته في إحداث التّوافق بين ما اختاره وبين هذا النّسق.

واللغة لها نظامها الخاص الذي لا يسمح بتجاوزه أو الحيد عنه ، ونظام مفرداتها يقر تجاوز الفعل مع الفاعل مثلا و المبتدأ مع الخبر وما إلى ذلك ، بيد أن منتج الكلام الأدبي لا يلتزم بهذا النظام ، ولا يسمح للغة أن تحتم عليه نظامها وأن تلزمه بما لا يطيق ، فيكون هاهنا حرا في تقديم بعض عناصر التّركيب أو تأخيرها .[1] وهو ما يسمى بخرق معيارية التّرتيب في القواعد النّحوية.

الكلمات المفتاحية: المستوى التركيبي ; الدلالة ;التقديم والتأخير

إنّ ارتباط أجزاء التراكيب بعضها ببعض ، وارتباطها بغيرها من التّراكيب الأخرى، هو الذي يجعل اللّغة قادرة على تحمل شحنات دلالية لا حصر لها ، بحيث يتم إخضاعها من طرف المبدع وفق أغراضه عبر مستويات عدة انطلاقا من التعبير العادي وانتهاء بأرقى مستويات الإبلاغ .

حظي هذا المبحث – التّقديم والتّأخير – بالدراسة من طرف علماءنا القدامى ، غير أنّهم لم يولوا بحثهم عناية فائقة ، وكانت تعليلاتهم في الغالب لا تسمن ولا تغني من جوع ، نجد ابن خلدون يقول في هذا المضمار : « ... ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة. ألا ترى أن قولهم : (زيدٌ جاءني) ، مغاير لقولهم (جاءني زيدٌ) من قبل أن المتقدم منهما هذا الأهم عند المتكلم ، فمن قال (جاءني زيدٌ) أفاد اهتمامه بالشخص ، قبل مجيء المسند ، وكذا التعبير عن أجزاء الكلمة ، بما يناسب المقام ، من موصول أو مبهم أو معرفة ».[2] فلم يذكر ابن خلدون هاهنا إلا دلالة واحدة هي الاهتمام بالمتقدم دون الغوص في خفايا وأسرار هذا الاهتمام، كما أنّه مثل للتّقديم والتّأخير بمثال واحد فقط، واعتبر أن الدّلالات النّاتجة عن ذلك تأتي في المقام الثاني بعد الإعراب والإبانة.

من الواضح أن موضوع التّقديم والتّأخير قد استرعى انتباه واهتمام علماء النحو واللغة والبلاغة ، كل حسب تخصصه ، أما العلماء الذين عكفوا على دراسة القرآن الكريم وجدوا أنفسهم أمام نص إلهي تحدى العرب جميعا وبلغ درجة الإعجاز ، فكان لزاما عليهم أن يمعنوا النّظر فيه ، ويتعمقوا في فهم جزيئات التّركيب القرآني ولطائفه ، لأن دلالات التّقديم والتّأخير في أساليب القرآن تتحدد معالمها وتتضح أبعادها تبعا للأحداث التي تعبر عنها.

على أنّنا نجد شعور عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) بأهمية هذا البحث ، فوّجه انشغالاته الفكرية إلى ذلك وقال : « هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التّصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، حتى تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك ، أن قدم فيه شيء ، وحول اللفظ من مكان إلى مكان ».[3]

وبناء على هذا قسم عبد القاهر التّقديم إلى قسمين ، فالأول « تقديم يقال : إنّه على نية التّأخير ، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك : " منطلقٌ زيدٌ" و" ضرب عمرا زيدٌ " ، معلوم أن " منطلق " و " عمرا " لم يخرج بالتقديم عما كان عليه ، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك ، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله ، كما يكون إذا أخرّت »[4] هذا النمط هو المتعلق بالمزية ، وهو ما عبر عنه النّحاة بقولهم : (التقديم لفظا لا رتبة) فقولنا : (منطلقٌ زيدٌ)، بالرغم من تقديم كلمة (منطلقٌ) لم تخرج عن حكمها الإعرابي ألا وهو خبر المبتدأ ، وكذا الأمر في عبارة (ضرب عمرا زيد) ، نحكم عمرا لم يخرج من كونه مفعولا للفعل ضرب.

أما الضرب الثّاني الذي أطلق عليه عبد القاهر اسم تقديم لا على نية التأخير فمؤداه أن « .... تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له بابا غير بابه ، وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أن تجئ إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ أو يكون الأخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا »[5] مثاله أن تقول : زيدٌ المنطلقُ ، ثم تقول المنطلقُ زيدٌ ، فلم يتم هنا تقديم (المنطلق) بتغيير جنسه الإعرابي ، وإنّما غيّر من كونه خبر المبتدأ (زيد) إلى مبتدأ ، وكذا الصنيع في (زيد) فلم يتم تأخيره متروكا على حكمه الأول (الابتداء) بل أن تحرجه إلى خبر المبتدأ.

فالتّركيب كما رأينا عرضه لتحولات لغوية مختلفة، تفرز بدورها وظائف دلالية متنوعة ، ويعني ذلك أن للرتبة مرونة في تقديم أحد أركان عملية الإسناد ، وذلك النّظام التّركيبي يترتب عليه بالضرورة تغير في الدّلالة وانتقالها من مستوى إلى مستوى ، فهو إذا خروج عن لغة نفعية إلى لغة أخرى جمالية تمتد إلى يد المبدع الذي يقوم « .... بإدراك خلاق يكثف المستوى الجمالي للتعبير عن خلق بنية تتداخل فيها العلاقات ، وتتبادل فيها التفاعلات بفنية تستمد قيمها من النحو الإبداعي »[6] لذلك وجه البلاغيون اهتماما خاصا بهذه الظاهرة فترصدوا تعبيرا لها ، وما يمكن أن تفيد منه الدلالة ، بمعنى أخر ما يمكن أن تتغير به الدّلالة تغيرا يوجب لها المزية والفضيلة.

ولعل الكثير من أوجه الإعجاز البلاغي في القرآن مرده إلى تلك الدّلالات التي أساسها التّقديم والتّأخير ، من ذلك قوله عز وجل : « **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ** » (**الأنعام الآية 100**)، فليس بخاف ما في الآية الكريمة من انتهاك للرتب بتحريك الألفاظ من أماكنها الأصلية إلى أماكن أخرى ، وذلك ما أضفى مسحة جمالية على الدلالة يتم افتقادها إذا ما عدنا بها إلى رتبها الأولى.

في ضوء تحليل عبد القاهر لهذه الآية يتبين إدراكه لسياقات التّقديم والتّأخير بنظرة عميقة واعية إلى عنصرين قائمين في الصياغة وهما:[7]

أ – الثّابت : ويتمثل في توفير أركان الإسناد وما يتصل به من متعلقات.

ب– المتغير : وينتج عن زحزحة أحد أطراف الإسناد من أصلها إلى أماكن جديدة ، وأحيانا عند تثبيت أحد هذه الأطراف في مكانه الأصلي وإعطائه حتمية عدم النّقل والتّحريك.

يتولد عن هذين العنصرين ما يمكن تسميته بالمعنى والدلالة ، فالمعنى لا يختلف سواء قدمنا أو أخرنا ، ويبقى ثابتا في كلا التركيبين : الأصلي ، والمنزاح ، أما التّغير فيحدث في الدّلالة نفسها .[8]

فالمعنى الحاصل في الآية مع التّقديم والتّأخير هو جعل الجن شركاء في عبادة الله ، وعند تقديم لفظ (الشركاء) نلمس المزية التي عدمناها في الثّابت ، إذا أضاف هذا التّقديم معنى أخر (الّدلالة) ، وهو إنكار أن يعبد مع الله غيره ، وإنكار أن يكون له شريك من الجنّ وغير الجنّ ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا ، وهو ما سنوضحه في الخطاطة الآتية :

« وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ »

النمط المثالي(التركيب الأصلي) النمط الجمالي (العدول)

وجعلوا الجنّ شركاء لله تقديم كلمة شركاء " وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ"

1- الثّابـت (المعنى)

أشركوا في عبادتهم لله الجنّ

2- المتغير (الدّلالة)

تنزيه من أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيره

إذا ما عدنا إلى التّركيب النّحوي مع تأخير كلمة شركاء – وجعلوا الجن شركاء لله – كان لفظ (الجنّ) مفعولا أولا للفعل جعل ، و(شركاء) مفعولا ثانيا له ، وبالتالي تكون كلمة (شركاء) مخصوصة ومقيدة بالجنّ لأن الخبر واقع على الجنّ ، إذ لا يصلح أن يكون عاما فيهم وفي غيرهم .

أما الإفادة فتحصل عند تقديم لفظ (شركاء) ، فيتم بذلك مطلق الإنكار إذا لا يجوز جعل شركاء لله من الجن أو من غيرهم[9] ، من أجل ذلك أعطى هذا التقديم « .... حسنا وروعة ومأخذا من القلوب ، أنت لا تجد شيئا منه إذا أنت أخرت ..... وأنك ترى حالك حال من نقل الصورة المبهجة ، والمنظر الرائق، والحسن الباهر ، إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل ، ولا تصير النفس به حاصل ، والسبب في أن كان كذالك : هو أن للتقديم فائدة شريفة ، ومعنى جليلا لا سبيل إليه مع التّأخير »[10]

لقد دقّق عبد القاهر في مسألة النظم ، وماله من مزية في أي تركيب ، لذلك راح في كتابه الدلائل يبني ما رآه وما تصوره بمراعاة مقتضى الحال وكانت فكرة السياق وهو يتحدث عن النظم أساسية في الأنماط التي بحثها وعرضها بالتّحليل والتّطبيق ، فعالج الظاهرة – التّقديم والتّأخير – في مستويات ثلاثة : الإثبات ، النفي ، والاستفهام .

1- الإثبات :

إذا أراد منتج الكلام أن يقدم ما أراد الحديث عنه ، ثم يبني الفعل عليه ، إنجرّ عن ذلك أن يكون ما عمد إليه القصد إلى الفاعل ، وها هنا ينقسم المعنى في هذا القصد إلى قسمين :[11]

- **الأول** : أن يكون القصد إلى الفاعل ، أي أراد أن ينسب الفعل إلى الفاعل فيجعله ويزعم أنّه فاعله دون سواه.
- **الثّاني** : أن يكون القصد منه أن يحقق على السامع أنه فعل ، فيمنعه من الشّك والإنكار. يدّعم عبد القاهر ذلك بتعليقه على البيت الآتي :

قال الشّاعـــر :

هم يفرشون اللّبد كلّ طَمِرَّةٍ وأجرد سبّـاح يبـذ المغالبـا[12]

يقول : « لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها ، وينص عليهم فيها ، حتى كأنه يعرّض بقوم آخرين ، فينفي أن يكون أصحابها ، هذا محال ، وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فر سان يمتهدون صهوات الخيل ، وأنهم يقتعدون الجياد منها ، وأنّ ذلك دأبهم ، من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم ، إلا أنه بدأ يذكرهم لينبه السامع لهم »[13] ومما هو جدير بالملاحظة أن التقديم في هذا المثال هو تقديم لا على نية التّأخير ، فكان البدء باسم يعرب مبتدأ ، ثم الأخبار عنه بالفعل ، وهو لا يفيد سوى تنبيه السّامع إلى المتقدم وتقوية نسبة المعنى إليه ، وهذا ما يدل وعلى مزيّة التّقديم الذي على نية التّأخير.

2- النفـي :

نظر وعبد القاهر إلى فاعلية اللّغة وهي تتحرك في سياق كلامي ، لذلك رصد لنا فروقا دقيقة بنظرة تنّم عن وعيه بالظاهرة ، فـ « إذا قلت : "ما فعلت " كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول . وإذا قلت "ما أنا فعلت " منت نفيت عنك فعلا يثبت أنه مفعول »[14] بيان ذلك أنك إذا قلت (ما كتبت هذا) تختلف في معناها عن قولك : (ما أنا كتبت هذا) ، إذا تعني الأولى نفيك من أن تكون قد كتبت ذلك وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنه مكتوب ، أما في العبارة الثانية فتكون قد نفيت من أن تكون أنت الكاتب مع إثبات الكتابة .

يضرب عبد القاهر مثلا لذلك من خلال قول الشاعـر:

وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب نـارا[15]

فالمعنى كما لا يخفى « .... السقم ثابت موجود ، وليس القصد بالنفي إليه ولكن أن يكون هو الجالب له ، ويكون قد جره إلى نفسه »[16] ، يمكن توضيح ذلك في الآتي:

وما أنا أسقمت جسمي

مـا أسقمت جسمي	مـا أنا أسقمت جسمي
تقديم الفعل أسقمت	تقديم الضمير (أنا)
المعنى نفي وجود السقم	السقم ثابت ولكن القصد

نفي اختيار الشاعر لهذا الفعل إذا لا أحد يختار أن يسقم جسمه

3- الاستفهام :

يرى عبد القاهر في بيان لطائف التقديم والتأخير مع الاستفهام ، أن تقديم الاسم على الفعل يفيد أن الفعل الثابت موجود ، وإنما سيكون الشك في الفاعل من هو ، مثال ذلك : " أأنت فعلت " بدأت بالاسم هنا ، لأنك متردد في الفاعل من هو ، ومثاله في القرآن الكريم قوله عز جل : « أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم » (الأنبياء 63) ، فقول إبراهيم (عليه السلام) لم يريدوا أن يقر لهم كسر الأصنام ، ولكن ليقر لهم أنه كان منه ، لذلك أشاروا إلى الفعل بقولهم " أأنت فعلت هذا " وأجاب عليه السلام :« بل فعله كبيرهم هذا » (الأنبياء 63) إذ لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب بالإثبات أي (فعلت) أو بالنفي(لم أفعل)

أما إذا كان الابتداء بالفعل ، كان الشك منصبا على الفعل نفسه ، وكان غرض السائل (أفعلت ؟) أن يعلم وجود الفعل .[17]

وإذا انتقلنا إلى اسم المفعول فحاله كحال الفاعل يقتضي « أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل »[18] مثاله قولك : أزيدا تضرب ، أي إنكار منك أن يكون زيد بمثابة أن يضرب ، أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه .

وفي النّكرة ، إذا قدمت على الفعل ، أو قدم الفعل عليها ، ينتج بلا شك اختلا ف في المعنى ، فإذا قلت : " أجاءك رجل " تريد أن تسأل هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه ، وإذا قدّم الفعل أرجل جاءك ، يكون السؤال جنس الجائي هل من جنس الرجال أم جنس النّساء ، و شبيه بهذا إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت: أزيد جاءك أم عمرو .[19] ، ومن ثم « لا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى ، لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه ، أو عن جنسه ولا ثالث ، وإذا كان كذالك ، كان محالا أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس ، لأنّه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين ، والنكرة لا تدل على عين شيء فيسأل بها عنه».[20]

الهوامـش

[1]-ينظر : البلاغة والأسلوبية ، محمد عبد المطلب ، دار نوبار للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 1994م ، ص 305 .

[2]-المقدمة، ابن خلدون ، دار الفكر ، بيروت -لبنان ، ط1 ،1423هـ – 2003 م ، ص 570

[3]-دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1426 هـ ، 2005 م ص 94 .

[4]-المصدر نفسه ص 94 .

[5]-نفسه ص 94 .

[6]-البلاغة الأسلوبية ، محمد عبد المطلب ، ص 329 .

[7]-ينظر المرجع نفسه ، ص 330 .

[8]-ينظر : نفسه ص 330 .

[9]-ينظر : دلائل الإعجاز ص 215 ، 216 .

[10]- المصدرنفسه ص 215.

[11]-نفسه ص108 .

[12]-البيت للمعدل بن عبد الله الليثي ، ينظر شرح ديوان الحماسة (أبو تمام) ، شرح الإمام أبي زكريا يحي علي البتريزي ، عالم الكتب ، بيروت ، ب ت ، ج 3 ، ص 136.

اللبد : ما يوضع تحت السّرج على ظهر الدابة ، الطمر : الفرس الجواد ،
الأجرد : قصير الشعر ، السباح : الجواد السريع الذي يشبه جريه السباحة في الماء.

[13]-دلائل الإعجاز ، ص 108 .

[14]-المصدر نفسه ص 105 .

[15]-ديوان المتنبي ، الشيخ ناصيف اليازجي ، دار الجيل ، بيروت ، ج2 ، ص 700 .

[16]-دلائل الإعجاز ص 105 .

[17]-ينظر : المصدر نفسه ص 97 – 98 .

[18]-نفسه ص 103 .

[19]-ينظر: نفسه ص 117 .

[20]-نفسه ص 117